

توطئة :

تعتبر التجارة الخارجية العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية لدولة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة من العالم الخارجي مهما اختلفت ذاتيا، فالدول كالأفراد تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه من سلع وفقا لإمكانياتها المتاحة لدى فالتخصص وارد.

لقد مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه اليوم، إنطلاقا من المقايضة مرورا بالإقتصاد الموجه وصولا إلى إقتصاد السوق ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها تشكل من التدفقات المالية الخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم مهما كانت الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعتمدة.

هذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إنطلاقة سريعة ، وذلك باللجوء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية وتمثل هذه الوسائل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية، وتقنيات الدفع المستندية. وتعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنه آلية وأداة تعطي أقصى حماية للبائع والمشتري وتعزيز درجة الثقة بين الأطراف ومدى إحتياجاتهم المالية، فالمصدر يتردد في تنفيذ طلبية المستورد إذا لم يكن متأكدا من أن هذا الأخير سوف يدفع مستحقاته وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكدا من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفات التجارية الى وسيلة الدفع العالمية الإعتقاد المستندي.

و مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي :

2- طرح الإشكالية العامة :

ما هي أهم الآليات والوسائل التي تستعملها البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ؟

وبالتالي تتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

1. ما مدى أهمية التمويل البنكي لعملية التجارة الخارجية ؟
2. ما مدى مساهمة البنوك التجارية في الإعتقاد المستندي ؟
3. ما هي آلية عمل الإعتقاد المستندي في البنك الوطني الجزائري من خلال عمليتي الاستيراد والتصدير ؟

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

الفرضية الأولى : التجارة الخارجية هي العصب الرئيسي في تطوير الإقتصاد الدولي من خلال التمويل البنكي لتسهيل المبادلات التجارية ؛

الفرضية الثانية : للإعتماد المستندي دور بارز في تمويل التجارة الخارجية كونه عنصر ثقة وأمان وضمن لأطراف التجارة الخارجية وهو الأكثر إستعمالا ؛

الفرضية الثالثة : يمر الإعتماد المستندي بعدة مراحل قبل أن يصل إلى نقطة النهاية وهي تسليم البضاعة.

3- منهج البحث :

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية وأيضا إختبار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع إعتدنا على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع وهي :

* المنهج الوصفي التحليلي : سمح لنا هذا المنهج بإستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول التجارة الخارجية والإعتماد المستندي ؛

* أسلوب جمع المعلومات : فقد إعتدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك من خلال المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع البحث، وكانت معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن كتب وبحوث نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العالمية، بالإضافة الى ذلك رسائل الماجستير والماستر وأطروحات الدكتوراه، وكذلك البحوث على شبكة الأنترنت، بالإضافة الى ذلك فقد إعتدنا على المقابلات الشخصية ؛

* منهج دراسة حالة :دراسة حالة إعتماد مستندي بالبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة وذلك من خلال الملاحظة الميدانية، وما جمعناه من وثائق وبيانات لوصف إجراءات عملية التسوية.

4- دوافع وأسباب إختيار الموضوع :

➤ كون أن التجارة الخارجية تتميز بأنها جو خاص يختلف عن التجارة الداخلية مما إستلزم إيجاد تقنيات أخرى تعمل على تسهيل هذا النوع من المبادلات ؛

➤ إرتفاع الأهمية الإقتصادية لتقنية الإعتماد المستندي في الجزائر بوصفه وسيلة مضمونة ؛

➤ يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية لتقنية الإعتماد المستندي لأنه وسيلة دفع عالمية ؛

➤ علاقته بالتخصص الذي ندرسه وهو تخصص مالية وبنوك ؛

➤ إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذا الموضوع.

5- أهداف البحث :

تهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع الى :

- الإجابة على التساؤلات والتحقيق من الفرضيات المقدمة ؛
- الدور العام الذي يؤديه الإعتماد المستندي في خدمة التجارة الخارجية وتسهيل علاقات المبادلات الدولية بين المصدر والمستورد ؛
- تسليط الضوء على أهمية إستعمال البنوك لتقنية الإعتماد المستندي في تسوية المبادلات الدولية وذلك من خلال دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري.

6- حدود البحث :

تتمثل حدود الدراسة في :

- تمكنا من الحصول على البيانات الخاصة بأسلوب تمويل التجارة الخارجي ع طريق الإعتماد المستندي من البنك الوطني الجزائري بوكالة ورقلة
- الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة سنة 2011.

7- هيكل البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة إستدعت الضرورة أن نقسم البحث الى فصلين :
الفصل الأول : ويتكون هذا الفصل من مبحثين، المبحث الأول الأدبيات النظرية وتناولنا في المطلب الأول عن عموميات حول التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني عموميات حول الإعتماد المستندي. والمبحث الثاني الأدبيات التطبيقية وتناولنا في المطلب الأول عن الدراسات السابقة، أما المطلب الثاني عن تقييم الدراسة.
الفصل الثاني : دراسة حالة ويتكون من مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، أما المبحث الثاني تناولنا فيه متابعة سير عملية إسترداد سيارتي إسعاف عن طريق الإعتماد المستندي.